الجلسة الثامنة عشر

للّجنة المركزية
للاتحاد الاشتراكى العربى

(الأربعاء ١٠ من ربيع الثانى سنة ١٣٨٩هـ، الموافق ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٩م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد الاشتراكى العربى

اللجنة المركزية

محضر الجلسة الثامنة عشر

اجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى، برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، وحضور السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا، الساعة السابعة والدقيقة الأربعين من مساء يوم الأربعاء ١٠ من ربيع الثانى سنة ١٣٨٩ هـ، الموافق ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٩.

حضر السادة الأعضاء ، عدا :

السادة الأعضاء الأصليين :

١ – أحمد إبراهيم إسماعيل
٢ – أحمد عبد العظيم محمد
٣ – أحمد فهيم عبد المعطى
٤ – جمال أحمد سعد
٥ – حسن معاذ رميح
٦ – خالد محيي الدين
٧ – سعد محمد رزق كشك
٨ – عبد الرحمن أحمد زيدان
٩ – عبد الفتاح مدبولى محمدين
١٠– عبد اللطيف المناوى محمد
١١– على بيك خوجلى
١٢– على سيد على
١٣– عوض شلبى عاشور
١٤– فريد عبد الكريم
١٥– كمال الدين محمود رفعت
١٦– محمد عبد الوهاب شبانة
١٧– محمد على بشير
١٨– محمود أبو غريب
١٩– محمود أنسى على منصور

ومن السادة الأعضاء الاحتياطيين :

١ – د. أحمد سامى حسين سامى
٢ – د. حكمت أبو زيد
٣ – صلاح الدين أبو المجد طه
٤ – عبد العظيم عبد العزيز كروش
٥ – فوزى محمد السيد
٦ – محمد بكر أحمد
٧ – د. محمد مرسى أحمد
٨ – م. يونس أمين عمر

السيد / الرئيس :

السلام عليكم .. جدول الأعمال .

(ثم عَرَضَ سيادة الرئيس عَرْضٌ عام للموقف السياسى والعسكرى ، تحدث سيادته فيه عن الموقف السياسى، وموقف الدول الأربع الكبرى، وعن نتيجة المحادثات التى تمت فى واشنطن بين روسيا والولايات المتحدة، والمشروع الأمريكى والرد السوفييتى، وموقفنا من هذه المحادثات، وهو ترك باب الحل السلمى مفتوحاً مع الإصرار على الانسحاب الكامل إلى خطوط ٥ يونيو سنة ١٩٦٧، وضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ، ثم بعد هذا تنفيذ باقى قرارات مجلس الأمن وفقاً للفقرات التى تضمنتها .

ثم رد سيادته على أسئلة الأعضاء فأوضح موقف : سوريا، والسودان، والجزائر، والسعودية، وموقف لبنان من الفدائيين الفلسطينيين .

ثم تحدث سيادته عن الموقف العسكرى وواجبنا فى هذه الفترة، ثم أعطى سيادته الكلمة إلى السيد أنور السادات) .

السيد / أنور السادات :

السادة الأعضاء، لقد سبق أن وافقت اللجنة المركزية – من حيث المبدأ – على تشكيل أربع لجان دائمة منبثقة من اللجنة المركزية، لجنتين منهما وردتا ببيان ٣٠ مارس ، وهما : لجنتا الدستور، والأمن الوطنى ، أما اللجنتان الأخريان، وهما : لجنتا الصناعة، والزراعة، فقد استحدثتا بالأمانة العامة، وسبق الموافقة عليهما .

ولقد تقدمت اللجنة الرئيسية إلى اللجنة التنفيذية العليا باقتراح فى شأن تشكيل هذه اللجان ، يتلخص فى أن تُعَيِّن اللجنة المركزية أمناء هذه اللجان، على أن يُفْتَح باب الانضمام لعضويتها لمن يرغب من السادة أعضاء اللجنة المركزية، مع إخطار اللجنة الرئيسية بذلك .

السيد / الرئيس :

الموافق يرفع إيده . (موافقة) .

السيد / أنور السادات :

بالنسبة لأمناء هذه اللجان، فقد سبق للجنة المركزية أن وافقت على أن تكون لجنة الأمن الوطنى جزءاً من لجنة الأمن القومى، ولذلك تقترح اللجنة الرئيسية أن يكون السيد محمود فوزى أميناً للجنة الدستور، والسيد حسين الشافعى أميناً للجنة الصناعة، والسيد كمال رمزى استينو أميناً للجنة الزراعة .

السيد / الرئيس :

الموافق يرفع إيده . (موافقة)

السيد / أنور السادات :

فيما يتعلق بالبند رابعاً ، الخاص بدعوة المؤتمر القومى العام للانعقاد فى دورته العادية الثالثة يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٩، فكما تعلمون حضراتكم، فإن المؤتمر القومى العام – طبقاً لما نُصَّ عليه فى بيان ٣٠ مارس – يعقد اجتماعات دورية كل ثلاثة شهور ، ولذلك سيكون شهر يوليو موعداً للدورة القادمة . فإذا وافقتم حضراتكم، فسيدعى المؤتمر القومى العام للانعقاد فى دورته الثالثة يوم ٢٣ يوليو القادم .

وتقترح اللجنة الرئيسية تشكيل لجنة تحضيرية من السادة مقررى اللجان الفرعية للجان اللجنة المركزية، برئاسة الدكتور لبيب شقير، لإعداد جدول الأعمال المقترح، والتقرير الذى سوف تتقدم به اللجنة المركزية إلى المؤتمر. ثم تعقد اللجنة المركزية اجتماعاً قبل موعد انعقاد الدورة الثالثة للمؤتمر بأيام قليلة، لمناقشة التقرير وجدول الأعمال المقترح .

السيد / الرئيس :

الموافق يرفع إيده . (موافقة) .

السيد / الرئيس :

الدكتور لبيب شقير يتكلم عن الموضوع السادس .. اتفضل .

الدكتور / محمد لبيب شقير :

السيد الرئيس .. الإخوة الأعضاء، لقد استرشدت اللجنة الاقتصادية فى تقريرها عن الأسس العامة لميزانية الدولة، ولاتجاهات الخطة عن سنة ١٩٧٠/٦٩ بما هو جار عليه العمل فى لجان اللجنة المركزية، أو فى اللجان المماثلة بالتنظيمات السياسية الأخرى .

ولما كان هذا التقرير قد وزع على السادة الأعضاء منذ مساء يوم الجمعة الماضى، فإننى سأقتصر هنا على تأكيد بعض النقاط التى وردت به، والتى تعبر عن روحه أكثر من تفصيلاته. وبالتالى فعند عرضى للتقرير الآن سوف أقسمه إلى ثلاثة موضوعات، هى :

الموضوع الأول : ويتعلق بتحقيق الميزانية الجديدة لاتجاهات السياسة التى أقرها المؤتمر القومى العام، باعتبارها المعيار الأساسى الذى تباشر به الحكم على الميزانية الجديدة. لذلك تود اللجنة الاقتصادية أن تؤكد عدداً من المعانى، أهمها : ما أوصى به المؤتمر القومى من إعطاء الأمن القومى أولوية أولى فى الإنفاق، وفى تحركنا الاقتصادى. وقد روعى ذلك بوفاء كامل يظهر من بعض الأرقام التى تناولها التقرير، والتى من أهمها فى الدلالة على تحقيق هذا الهدف أنه بينما يجىء الإنفاق المعْطَى للأمن القومى بجميع عناصره بنسبة ١٧% بميزانية العام الماضى، فإنه من المستهدف أن يزيد الدخل القومى نفسه بنسبة ٥,٤%، ومعنى ذلك أن شعبنا يخصص من كل زيادة فى دخله نسبة أكبر من نسبة الزيادة فى الدخل لمتطلبات الأمن القومى .

كذلك خصص فى ميزانية هذا العام ٢٥% تقريباً من الإنفاق الجارى لأغراض الأمن القومى مقابل ٢٢,٨% فى ميزانية ١٩٦٩/٦٨. ومعنى ذلك أن هناك زيادة ضخمة فيما يخصص للإنفاق على الأمن القومى .

وبالنسبة لما أوصى به المؤتمر القومى من ضرورة تحقيق التوسع الاقتصادى – فى حدود ما تسمح به ظروف اقتصادنا، وبعد وفاء متطلبات الأمن القومى لأولويتها – فإننا نلاحظ أن الميزانية الجديدة – المعروضة على حضراتكم – قد أوفت هذا الوضع وفاء كاملاً، سواء بالنسبة للإنفاق الكلى ، أو بالنسبة لجانب مهم من جوانب هذا الإنفاق .. وأقصد به الإنفاق الاستثمارى. فالإنفاق الكلى قد زاد عما كان عليه فى العام الماضى بنسبة تزيد على ١٢%، ثم إذا ما نظرنا إلى جانب معين على وجه الخصوص فى هذا الإنفاق الكلى .. وهو الإنفاق الجارى الحكومى .. وإلى بند الأجور بالذات، نلاحظ أن هذا البند قد وزع فى الميزانية توزيعاً يكفل دفع درجة عدالة التوزيع – فى مجتمعنا – إلى مدى أبعد مما هو موجود، لأننا إذا ما حللنا الزيادة فى الأجور طبقاً لما هو وارد بالتقرير، نجد أن نسبة كبرى منها مخصصة للفئات ذات الدخل الأقل نسبياً من العاملين بالدولة .

وفيما يتعلق بالإنفاق الخاص بالباب الثانى : نلاحظ أنه يرتبط بمعايير وضعت لزيادة الكفاية الإدارية، وهو اتجاه له كل التقدير من جانب اللجنة الاقتصادية، وترى فيه أنه بداية جادة مهمة لتطوير كبير سوف يحدث فى المستقبل .

وبالنسبة للاستثمارات إذا ما نظرنا إليها على ضوء دراسة المراحل التى مرّت بها – أى منذ بداية الخطة الخمسية حتى الآن – سواء المرحلة الأولى التى امتدت حتى نهاية سنة ١٩٦٤/٦٣، والتى كانت مرحلة توسعية، ثم المرحلة التى بدأت منذ سنة ١٩٦٥/٦٤ حتى نهاية سنة ١٩٦٧/٦٦، وكانت مرحلة انكماشية. وأياً كانت العوامل التى ساهمت فى اتخاذ القرارات بشأنها، فقد اكتشفت القيادة الاقتصادية والسياسية أنه يجب الخروج منها، لأن الاستمرار فيها معناه أن التقدم والنمو الاشتراكيين سوف يكونان معرضين لمخاطر كبيرة، خاصة أن اقتصادنا قد أثبت أنه إذا أمكن تعبئة وتحريك موارده فإننا نستطيع أن ننتقل إلى مرحلة التوسع .

ثم انتقلنا بعد ذلك إلى المرحلة الثالثة منذ سنة ١٩٦٨/٦٧ : وهى مرحلة التوسع فى الاستثمارات، والتى بدأت بتوجيهات السيد الرئيس. وفى الحقيقة تعتبر الميزانية الحالية مرحلة استعادة توسع قوى جداً فى مجال الاستثمارات بشكل يجعلنا نصل إلى حجم الاستثمارات التى كنا نستهدفها فى السنوات الماضية، بل إلى حجم أعلى من حجوم الاستثمارات التى أجريناها منذ الخطة الخمسية الأولى حتى الآن .

أعود فأقول: إنه إذا نظرنا إلى هذه الاستثمارات بالميزانية العامة نجد أنها قد ارتفعت من ٣١٢ مليون جنيه إلى ٣٥٠ مليون جنيه، أى بزيادة قدرها ١٢,٢%. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أنه من المستهدف طبقاً للخطة أن يحقق القطاع الخاص – خاصة فى مجال الإسكان – استثمارات تبلغ حوالى ٢٨ مليون جنيه، ثم إذا ما لاحظنا أيضاً أن هناك زيادة فى المخزون تبلغ حوالى ٢٠مليون جنيه، فإن حجم الإنفاق الكلى سوف يبلغ ٣٩٨ مليون جنيه. وإذا ما استبعدنا من هذا المبلغ حوالى ٨ ملايين جنيه – قيمة الأراضى التى ستقام عليها أو على بعضها بعض الاستثمارات الجديدة، لأن الأرض فى هذه الحالة لا تعتبر استثماراً ، إذ لا تضيف طاقة جديدة لم تكن موجودة من قبل – أقول : إذا ما استبعدنا ٨ ملايين جنيه قيمة هذه الأراضى، نجد أن الاستثمارات القومية بالميزانية .. وفى الاقتصاد فى مجموعه تصل إلى ٣٩٠ مليون جنيه، ويعتبر هذا الرقم من أعلى وأهم الأرقام التى وصلنا إليها .

وتستطيع اللجنة الاقتصادية أن تؤكد أن هذا الرقم هو أقصى استثمار ممكن فى ظل طاقتنا الاقتصادية، وتستطيع أيضاً أن تؤكد أن هذه الاستثمارات إنما بُنِيَتْ على أساس تعبئة كاملة للموارد الاقتصادية والمالية المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن أولويات توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة إنما نمت فى ظل الظروف الواقعية ، وفى ظل ظروف ما هو ممكن، لأننا إذا كنا نرغب فى توفير قدر جديد من الاستثمارات لقطاع أو لآخر – زيادة عمّا هو وارد بالميزانية – فإنه يجب أن نكون واضحين فى أن توفير هذا القدر الجديد إنما يتوقف على عوامل كثيرة، منها : توفر بعض الجوانب الفنية، أو توفر الإمكانيات من حيث النقد الأجنبى لهذا النوع من الاستثمار بالذات .

لقد أوصى المؤتمر كذلك بالتركيز على بعض القطاعات والمشروعات، وفى الواقع نلاحظ أن هذا التركيز يتضح بشكل عام ، وملموس بوجه خاص فى إعطاء لفتة – هى أقصى ما يمكن إعطاؤه –

للتوسع الرأسى فى الزراعة. ونلمس هذا التركيز أيضاً بالنسبة للصناعة .. وللصناعة الثقيلة بوجه خاص باعتبارها دعامة بناء المجتمع الاشتراكى ، والهيكل الاقتصادى الاشتراكى. كذلك الحال بالنسبة لتحقيق ما أوصى به المؤتمر القومى فى دفع الاستثمارات البترولية .

لقد أوصى المؤتمر أيضاً بحل بعض المشاكل الجماهيرية الملحة، والتى يحتاج علاجها لا إلى تعديل فى السياسة ولكن إلى تقرير استثمارات. ونجد ذلك واضحاً بالنسبة لمشكلة الإسكان، إذ ارتفعت استثمارات الإسكان من ٧,٨ مليون جنيه إلى ٢٢,٢ مليون جنيه، أى بزيادة قدرها ١٤,٤ مليون جنيه ، ونسبة هذه الزيادة تبلغ حوالى ٢٠٠% من ربط رقم الاستثمار الإسكانى الذى كان مقرراً بميزانية العام الماضى .

وتود اللجنة أن تشير أيضاً إلى ما ظهر بالميزانية بخصوص مد خطوط الكهرباء إلى الريف ، وذلك بناء على اللفتة الإنسانية الكريمة من جانب السيد الرئيس ، حيث أصدر سيادته التوجيه بتوفير مبلغ ٣ ملايين من الجنيهات لمشروع مد خطوط الكهرباء إلى الريف . وأود أن أؤكد هنا أن مثل هذا المبلغ لم يرصد لهذا المشروع منذ بداية تاريخنا، ولكن إذا كان مد خطوط الكهرباء إلى الريف جميعه يحتاج إلى استثمارات تصل إلى ٧٠ مليون جنيه، فإن تقرير ٣ ملايين من الجنيهات هذا العام لا يعنى أنه فى الأعوام المقبلة سيكون بنفس هذا القدر، ولكنه يعتبر بداية ويمكن أن يدعم بالجهود الذاتية، إذ لمسنا أثناء زياراتنا للمحافظات أن هناك تحركاً شديداً لدى الفلاحين لكى تصلهم الكهرباء المتولدة من سدهم العالى .

السيد الرئيس .. إن ما ذكرته الآن يتعلق بموضوع تحقيق الميزانية للاتجاهات السياسية التى أقرها المؤتمر القومى .

الموضوع الثانى: يتعلق بما تكشف عنه الميزانية عن درجة صمودنا الاقتصادى ، ويكفى أن أقول فى هذا المجال : إن أَبْلَغَ دلالة للتعبير عن صمودنا الاقتصادى هو جانب التمويل للاستثمارات وللإنفاق الواردين بها، فمن مراجعتنا ودراستنا الكاملة لهذا الموضوع نجد أن الإنفاق الكلى سيزيد بمقدار ١٨٩ مليون جنيه فى العام المقبل . وإذا نظرنا إلى كيفية تمويل اقتصادنا لهذه الزيادة فى الإنفاق، نجد أن الزيادة فى الإنفاق الجارى أتت من عنصرين رئيسيين، هما : زيادة كفاية أجهزتنا الضريبية فى عملية التحصيل، وزيادة فى الكفاية والتوسع فى إنتاج مؤسساتنا الاقتصادية ، مما يترتب عليه زيادة الموارد الجارية لمواجهة الإنفاق الجارى بمائة وخمسين مليوناً من الجنيهات، وهذه علامة من علامات زيادة القوة الاقتصادية .

وهناك علامة ثانية مهمة : هى أن هذه الزيادة إنما تواجه دون فرض ضرائب جديدة، أو رفع جديد للأسعار. وهذا فى الواقع يدل على جانب مهم جداً هو أننا نحصل على زيادة من الكفاية الإدارية، دون زيادة فى الضرائب الحالية .

هناك جانب ثالث مهم أيضاً فى التعبير والدلالة على مدى قوة اقتصادنا : هو أننا ونحن نزيد من الإنفاق، ومن الاستثمارات بهذه القوة نعمل على تغطية هذا الجانب الاستثمارى بقروض خارجية وداخلية .

فبالنسبة للقروض الخارجية ، نجد أنها سوف تنقص بحوالى ٨ ملايين من الجنيهات عن العام الماضى، أى أنه مع التوسع فى الاستثمارات الضخمة ، والتوسع فى الإنفاق الجارى الضخم فإننا نُحْدِث انكماشاً فى اقتراضنا من الخارج. والواقع أن هذا لن يكون متيسراً لولا الزيادة فى الإنتاج التى ترتبت على مشروعات الخطة الخمسية الأولى التى بدأت تعطى إنتاجاً قوياً، خاصة فى قطاع الصناعة .

وبالنسبة للاقتراض الداخلى .. وأعنى به الاقتراض من الجهاز المصرفى ، فإن زيادته هذا العام لن تتجاوز ٢٢ مليوناً من الجنيهات. ويقدر الاقتصاديون – ومن بينهم كبار اقتصاديينا باللجنة الاقتصادية – هذا الرقم بأنه أقل مما كان يمكن اقتراضه، وأن نبقى فى حدود آمنة أيضاً من جانب اقتصادنا، ولكن إذا كان قد ترك هذا الهامش الذى يمكن اقتراضه من الجهاز المصرفى، فإن هذا فى الواقع سوف يكون تحت تصرفنا لأى احتمال من احتمالات الطوارئ التى قد تطرأ علينا مستقبلاً .

السيد الرئيس .. إن هذا يدل على زيادة القدرة الذاتية لاقتصادنا، فإن كل هذا الإنفاق على الاستعداد للنصر ولتطوير بنياننا الاشتراكى إنما يتم من مواردنا الخاصة، وبالإقلال من الاعتماد على الخارج، مع إنقاص معدل نمو اقتراضنا من الجهاز المصرفى .

الموضوع الثالث والأخير بهذا التقرير : يعتبر من أهم جوانبه، لأنه إذا كان هذا التقرير قد بدأ فى جوهره بنقاط فنية فهو يستهدف فى النهاية إلى وضع سياسى. ومن هذه الناحية أقول : إن لنا واجبات معينة نحو اقتصادنا ومجتمعنا فى الفترة المقبلة، وقد بين السيد وزير الخزانة هذه الواجبات بأمانة – فى بيانه أمام اللجنة الاقتصادية المنبثقة من اللجنة المركزية ، وأمام مجلس الأمة – حيث وَضَّح أسساً لخطة استكمال الإصلاح الاقتصادى، المبنى على استحكام استخدام مواردنا بأكفأ استخدام ممكن، فى ظل نظام تزداد فيه كفاءتنا فى توجيه هذه الموارد وحسن استخدامها .

هذا من الناحية الاقتصادية البحتة، أما من ناحية جهودنا فى الإنتاج، فإن واجباً كبيراً يقع علينا لاستمرار دعم صمودنا .. واجباً يقع على الفلاحين فى حقولهم، إذ يجب عليهم بذل الجهد فى مقاومة الآفات الزراعية – خاصة دودة القطن – وفى دعم زراعة الأرز، لأن القطن والأرز يعتبران من المحاصيل الرئيسية فى تشكيل ميزان مدفوعاتنا . هذا بالإضافة إلى بذل العناية اللازمة لباقى المحاصيل الزراعية .

وهناك واجب آخر يقع على العمال فى مصانعهم، فيجب عليهم دفع عجلة الإنتاج لزيادته، بالإضافة إلى الزيادة التى حدثت هذا العام. إن أى جهد يبذل إنما يحقق استمرار الصمود ودفعه إلى الأمام .

وبالنسبة للناحية السياسية البحتة التى تخدم الجانب الاقتصادى ، فإن لجنة التنمية الاقتصادية تشعر بأن هذا التقرير وهو يقدم هذه الصورة لصمودنا وقوتنا الاقتصادية، وما استطعنا تحقيقه بقيادة زعيمنا وجهد شعبنا خلال سنتين يجب أن يُوَضَّح لجماهيرنا لكى تشعر أن الميزانية التى صنعتها بجهدها وعرقها فى الحقول والمصانع قد أتت ثمارها، وأن هذه الميزانية تفتح باب الأمل نحو مزيد من الدعم الاقتصادى ، ومزيد من القوة الاقتصادية، وخطوة واسعة فى طريق النصر. من أجل ذلك أوصت اللجنة بنزول جميع قيادات اللجنة المركزية إلى أقاليمهم لشرح وتوضيح هذه الصورة لجماهير الشعب، مع توضيحها أيضاً للمستويات المختلفة للاتحاد الاشتراكى .

السيد الرئيس .. الإخوة الأعضاء، إن لجنة التنمية الاقتصادية لتسأل الله سبحانه وتعالى، أن تكون هذه الميزانية خطوة مهمة على طريق النصر، وشكراً .

السيد / الرئيس :

الحقيقة قد يتساءل البعض أن هذا التقرير جاء متأخراً للجنة المركزية، وأنا حاسأل سؤال، وحاجاوب على هذا السؤال. الحقيقة احنا فى السنة اللى فاتت، أو السنتين اللى فَاتُوا، من ١٩٦٦/٦٥ حصل انكماش بالنسبة للنواحى الاقتصادية، دخلنا على سنة ٦٧ .. حاولنا نطلع من هذه العملية، وجينا فى هذه الميزانية فى الحكومة .. وأنا باتكلم بالنسبة للحكومة ، وكان هناك – الحقيقة – أفكار .. هل فعلاً فيه انكماش ، أو فيه تضخم؟.. هذا السؤال كان موجود فى البلد السنة اللى فاتت. ناس بيقولوا : فيه تضخم، وناس بيقولوا : فيه انكماش . أنا كان رأيى ان فيه انكماش مافيش تضخم. وأنا وجهة نظرى أننا ربما قد نتعب، أو تقابلنا مشاكل، ولكن ليس أمامنا من سبيل إلاَّ التوسع فى الاستثمار على قدر ما نستطيع، وإلاَّ ولادنا مش حيلاقوا شغل، وحتبقى عندنا مشاكل فى المستقبل أكثر .

الحقيقة اتأخرنا فى الحكومة لغاية مانقدر فعلاً نعمل ميزانية تحقق هذا الهدف .. استثمار كبير. وكنا كل مرة نيجى نزود .. نزود.. نزود، لغاية ماوصلنا إلى تقريباً ٤٠٠ مليون جنيه فى الاستثمار. والحقيقة الميزانية راحت لمجلس الأمة بعد الموعد اللى موجود فى الدستور، بعتنا ورقة .. لكن مابعتناش الميزانية تطبيقاً للدستور، ولكن الميزانية ماراحتش. الحقيقة، ده يمكن بيجرنا إلى أسلوب العمل هنا، هل حنتكلم فى اللجنة المركزية فى الميزانية، وبعدين نروح نتكلم فى مجلس الأمة فى الميزانية، زائد الكلام فى الحكومة؟

الحقيقة احنا نظامنا بيختلف عن الأنظمة اللى موجودة فى العالم، احنا واخدين من عدة أنظمة .. الدول الشرقية لها نظام .. والدول الغربية لها نظام. فى الدول الشرقية مجلس الأمة بيجتمع يومين فى آخر السنة، وبيصدق على الميزانية – أو العمليات دى – ويمشى، ولكن حتى اللجنة المركزية مابتصدقش على الميزانية، ولكن تصدق على الخطة. الحقيقة فى تصورى، ان ده كلام ممكن الدكتور لبيب يبقى يعمله هنا فى أسلوب العمل .

بالنسبة للخطة .. وإطار الخطة .. ومناقشة الخطة، فى رأيى ان ده موضوع يجب أن يبحث فى اللجنة المركزية. وعندنا الخطة الخمسية الجاية، حنكون جاهزين لعرضها قبل وقتها بمدة.

بعد كده، الحقيقة فى اللجنة المركزية مانقدرش ندخل فى تفاصيل الميزانية كما ندخل فيها فى مجلس الأمة باباً باباً، ولكن ممكن ندخل فى العمليات .. أو فى المواضيع بوجه عام بالنسبة للاستثمارات .. وبالنسبة للمواضيع المختلفة. وده – إن شاء الله – ممكن أن يطبق فى العام القادم .

وأنا وجدت –الحقيقة – من الواجب ان أنا أحط هذا الإيضاح علشان أُجِيب على أى تساؤل قد يسأله أى واحد، لأن التقرير ده جه متأخر عن وقته، الميزانية طلعت فى الجرايد .. وراحت مجلس الأمة، ولو ان هذا التقرير ماهواش الميزانية . الحقيقة الدكتور لبيب طلع شاطر فى هذه العملية، ومقدم تقرير سياسى .. ماهواش مقدم الميزانية علشان نناقشها. ولكن أيضاً بِدِّى أقول نقطة: إن السيد وزير الخزانة .. وأظن أيضاً السيد وزير التخطيط، راحوا فى اللجنة وناقشوا هذه المواضيع .

أى أسئلة بالنسبة لهذا الموضوع .. التقرير اللى قاله الدكتور لبيب؟

الدكتور / أحمد السيد درويش :

أريد أن استفسر من الدكتور لبيب عن مدى انعكاس الزيادة السكانية على الاقتصاد ، وهل وضع فى الاعتبار أن الزيادة السكانية التى تبلغ نسبتها فى الوقت الحاضر كما هو معروف ٢,٨% أو ٢,٩ % تستلزم خطة لكى لا تنفجر هذه النسبة وتمتص جزءاً كبيراً من الخطة ، كما يحدث فى عدد كبير من الدول النامية كثيرة العدد فى السكان؟.. وخصوصاً أننا نعلم أن ٤٥% من سكان الجمهورية سنهم أقل من ١٨ سنة، وفى السنوات القادمة القريبة، سيدخلون فى سن الإنجاب ، وبذلك

تزداد هذه النسبة بمتوالية هندسية ؟

لقد قرأت التقرير، وكنت أحب أن تكون فيه إشارة إلى كيفية علاج هذه الظاهرة الخطيرة، عن الطريق الطبى والاقتصادى فى ذات الوقت .

السيد / الرئيس :

أنا باجاوب على السؤال ده .

الحقيقة مافيش خطة .. كده بكلام مباشر. ممكن نقول : فيه خطة .. ونقول كلام إنشاء .. مافيش خطة، لكن فيه العملية اللى هى الخاصة بتحديد النسل .. أو تنظيم الأسرة .. عملية ماشيين فيها، ومانجحتش. بنحاول ننظمها تانى علشان تنجح .. فيه لجنة بتشتغل فيها .

بالنسبة للاقتصاد، الحقيقة صندوق النقد الدولى والكلام ده، بيقولوا لنا : الاستثمار لا يزيد عن ٢٤٠مليون جنيه، فالحقيقة يعنى الخطة إيه؟.. احنا عايزين نستثمر أقصى ما يمكن أن نستثمره. أقصى .. يعنى تقريباً داخلين فى الضعف .. داخلين فى ٤٠٠ مليون جنيه. الحقيقة ده متعب لنا، يعنى حتى احنا كحكومة، بالـ ٤٠٠مليون جنيه دول حنتعب، خصوصاً ان الجيش واخد ٣٥٠ مليون جنيه هو والطوارئ .. يبقى ٤٠٠ و ٣٥٠، آدى ٧٥٠ مليون جنيه. يتعبنا فى إيه بقى؟ .. فى عملية نقص حاجات من السوق، حتنزل فلوس فى البلد، وممكن مايبقاش عندنا الفلوس الكافية ان احنا نستورد ونملا المحلات والكلام ده، وندخل فى مشاكل سياسية زى اللى حصلت فى سنة ١٩٦٤، أو السنوات اللى بعد كده .

الحقيقة، العملية كان لازم نجابهها ان احنا نستثمر بأقصى ما يمكن. فيه بقى خطط وكلام واقتراحات عند السيد وزير التخطيط .. ان احنا نزيد الادخار .. وان احنا نعمل كذا، فيه حاجات كثيرة بهذا الشكل . الحقيقة احنا عاملين دلوقت خطة بالنسبة للسنة المالية اللى جاية .. اللى هى آخر سنة فى الخطة الخمسية الثانية. الحقيقة الخطة الخمسية الثانية دى فَلَتِتْ، مانقدرش نقول إنها مِشْيِتْ خطة خمسية ثانية مضبوطة .. زى مامشيت الخطة الخمسية الأولى مضبوط، لأن جت الخطة الخمسية الثانية .. وحصلت المشاكل اللى ابتدت تقابلنا من سنة ١٩٦٥ ، والنقص فى ميزان المدفوعات .. والنقص فى العملة الصعبة، ثم الرأى فى أن الحل فى هذا هو تخفيض الاستثمارات، وخفضت الاستثمارات سنة ١٩٦٥ . وبعد كده ابتدينا بعد ما عملنا الخطة ولم تنفذ

زى ما كنا عايزين .. لأننا كنا عايزين نرفع ١٠% زيادة سنوياً .

الحقيقة الخطة الأولى حققت أهداف كويسة. جينا فى الخطة الثانية، السنة الأولى والثانية مااتحققتش أهداف كويسة، ولذلك دلوقت عايزين نرجع تانى. السنة دى نتمنى ان احنا نوصل إلى ٥ أو ٦ % زيادة فى الدخل، أو زيادة فى الإنتاج عموماً .

كوننا نستثمر ٤٠٠مليون جنيه، الحقيقة ماحدش عالمياً حيوافقنا على هذا أبداً، حيقولوا علينا: ناس مغامرين .. لكن احنا مقتنعين – الحقيقة – ان ماقدامناش حل للمشكلة اللى انت بتقول عليها .. زيادة الإنجاب، اللى ٢,٧% أو ٢,٨% غير ان احنا نستثمر وندخل فى هذه المشروعات .

بنيجى الخطة الجاية .. اللى هى الخمس سنوات الجاية، بنحاول نحط فيها كل هذه الأمور .. الحقيقة بناءً عن دراسة .. اللى هى بالنسبة للادخار .. وبالنسبة لزيادة السكان .. بالنسبة لتنظيم الأسرة أو تحديد النسل .. بالنسبة لزيادة التسعيرة .. وبالنسبة لنقط كثيرة يمكن حتى أثيرت فى مجلس الأمة، والواحد وهو بيقرأ المناقشات اللى ماشية شايف هذه النقط .

بالنسبة للطريقة اللى يجب ان احنا نشتغل بها علشان نضبط الأمور فى البلد .. الحكومة ماشية الحقيقة، وماشية فى طريقها، وعايزين الاتحاد [الاشتراكى] هو بيكون فى نفس الوقت الناحية اللى بتوازن .. واللى بتراقب .. واللى بتلاحظ، وبنيجى نقول : لأْ .. عايزين نعمل كذا، ولِأْ .. عايزين نعمل كذا . يمكن الكلام ده احنا قلناه هنا فى الجلسات الأولى .

وبهذا بنعرف هل الحكومة فعلاً ماشية فى السكة الصح، أو مش ماشية فى السكة الصح؟.. ده بالنسبة لكل وزارة من الوزارات .. وبالنسبة لكل موضوع من المواضيع، لكن فى – الحقيقة – بالنسبة لهذا الموضوع مافيش حاجة .. فيه محاولات .

السيد / فريد زكى حشيش :

فيما يتعلق بما قاله الدكتور لبيب شقير خاصاً بكهربة الريف، لنا فى محافظة القليوبية تجربة سبقت تقرير سيادته. فقد وصلنا بالجهود الذاتية إلى أننا سنضع مشروعاً لكهربة أكثر من ٢٠ قرية هذا العام قبل ٣٠ يونيو. ولدينا خطة أخرى لسنة ١٩٧٠/٦٩ تقوم على الجهود الذاتية أيضاً. وهناك مشاكل تعترضنا، أهمها خاص بمعاملات الفلاحين وأرباح البذرة، وقد يكون سببها شكليات فى قانون التعاون الحالى، ونرجو أن يصدر القانون الجديد فى أقرب وقت حتى يضع حداً لهذه المشاكل.

والفلاح على استعداد للتنازل عن بعض مستحقاته إلاَّ أن هناك شكليات تعوق ذلك، مثل ضرورة انعقاد مجلس إدارة الجمعية والجمعية العمومية لإقرار ذلك ، ثم إذا طلبنا موافقة المحافظ على الصرف للسير فى المشروع، لا تلبث أن تواجهنا عقبات جديدة .

السيد / الرئيس :

يا أخ حشيش، دخلت فى سكة ثانية، العملية اتفرعت دِلوقتِ .

السيد / فريد زكى حشيش :

ما أقصده هو أننا نريد تطوير التعاون لكى يخدم الخط الاشتراكى فعلاً .

السيد / الرئيس :

احنا هنا مش حنتكلم فى موضوع الكهرباء دلوقت .

السيد / فريد زكى حشيش :

على سبيل المثال، عندنا فى القليوبية الآن...

السيد / الرئيس :

حتتكلم فى كيف تحصل الفلوس اللى انت عايز تحصلها .

السيد / فريد زكى حشيش :

إننى فى سبيل هذا اقترحت تشكيل لجنة مشتركة أطلقنا عليها اسم " صندوق خدمة القرية " ، ويتكون من مجلس إدارة الجمعية التعاونية، ولجنة الاتحاد الاشتراكى، ومن الموظفين المعنيين بخدمة الريف، وذلك لإزالة الحساسيات، ولكن الذى يعوقنا هو شكليات التعاون . وممكن أن يكتفى السيد وزير الزراعة بأن نحصل على توقيع معتمد من كل فلاح له أموال ومعاملات دون اشتراط إجراءات أخرى معقدة ، لأن هناك فى القليوبية ٦١ جمعية تعاونية قد حلت مجالس إدارتها، ولا يصرف عائد المعاملات للأعضاء .

والواقع أن العمل السياسى يجب أن يكون له هدف، ونحن نقول : إن ميزانية الدولة لا تتضمن استثمارات كافية فى الخدمات ، والفلاح يريد التبرع بالأرباح المستحقة له فى الجمعية التعاونية، ولكن حسابات الفلاحين لدى الجمعية لم يتم ضبطها، وهذا ما نسعى إليه الآن . أما حساب الأرباح التى تنتج من عمليات الجمعيات التعاونية فللآن لم نتمكن من حصرها .

ولقد سبق أن أقمنا [بالقليوبية] ٢٧ مدرسة منها : ١٩ مدرسة إعدادية ، و ٢ مدرسة ثانوية ، و ٦ مدارس ابتدائية ، بخلاف الفصول الملحقة، كل هذا تم بالجهود الذاتية، وإننى أشفق على وزارة التربية والتعليم لأنها ستجد صعوبة فى استكمال إمكانيات هذه المدارس .

لذلك أقول : إنه ما دام الناس لديهم استعداد...

السيد / الرئيس :

يا أخ حشيش، مش حنقدر نبص فى هذا الموضوع فى الجلسة دى، يعنى تروح اللجنة المختصة وتبحث موضوع المدارس والجمعية التعاونية .. تروح لجنة الاقتصاد. انت عايز فلوس، تبحث ازَّاى تجيب العمليات دى، وتيجوا لنا باقتراح، وتبحثوا الموضوع مع الوزير، ماقدرش دلوقت اقول للوزير يبت فى هذا الموضوع .

عايز تتكلم فى موضوع الكهرباء ؟

السيد / فريد زكى حشيش :

نعم .

السيد / الرئيس :

الكهرباء حندخلها فى القرى فى ١٠ سنين .. أما موضوع الفلوس بتاعت الجمعية التعاونية فتروح للجنة [الاقتصادية] .

السيد / فريد زكى حشيش :

لقد أثرت الموضوع على أساس أن الفلاحين مستعدون للتنازل عن بعض مستحقاتهم لدى الجمعية التعاونية .

السيد / الرئيس :

نؤجل هذه القضية .

الدكتور / جابر جاد عبد الرحمن :

سيادة الرئيس، لقد سبقتمونى سيادتكم إلى الملاحظة التى كنت أريد إبداءها بصدد أن التقرير جاء متأخراً عما كان ينبغى، لأن نفس اللجنة فى تقريرها أشارت – فى صفحتى ٢ و ٣ – إلى أن الميزانية ليست إلاّ ترجمة للسياسة الاقتصادية والمالية، تلك السياسة التى ينبغى أن تقوم على أسس واتجاهات رئيسية معينة أقرها المؤتمر القومى. ولذلك فإننى شخصياً عندما وصلنى هذا التقرير، كنت أنتظر أن يصلنى قبل ذلك بوقت كافٍ حتى تنتهى اللجنة المركزية من مناقشته ، قبل عرض مشروع الميزانية على مجلس الأمة .

أَمَّا وقد عُرض، فإن القطار لم يفتنا بعد لأن كثيراً من أعضاء هذه اللجنة هم أعضاء أيضاً فى مجلس الأمة، ويمكنهم أن يتداركوا ما فات، ويتحققوا من أن هذه الأسس والاتجاهات الرئيسية فى سياستنا الاقتصادية والمالية – التى تعتبر الميزانية ترجمة لها – قد روعيت فى مشروع الميزانية، وبالتالى تتحقق الرقابة، ونأمل فى السنوات القادمة – إن شاء الله – أن تقوم اللجنة المركزية بدورها فى الوقت المناسب. هذه ملاحظة أولية سبقنى السيد الرئيس فى إبدائها، ولذلك اعتذر عن التكرار فى هذا الموضوع .

وهناك بعض نقاط فرعية أيضاً – لو أذنتم لى – خاصة بالكهرباء أَمَسُّهَا مَساً خفيفاً، فقد سمعت من أحد المهندسين أن لدينا طاقة كهربائية تفوق احتياجاتنا فى الوقت الحاضر . ويقال فى هذا الصدد: إن الشوارع تضاء نهاراً فى بعض الأحيان لأن الطاقة موجودة فعلاً، فى حين أن استخداماتها ليست متوفرة بالدرجة الكافية. فهل الغاية من زيادة الاستثمارات بمعدل ١٨,٦% فى هذا القطاع هى لزيادة هذه الطاقة ، أو أن الغاية وسائل أخرى يدخل فيها الثلاثة ملايين جنيه الخاصة بتوصيل الكهرباء للريف؟

إننى أقر مبدأ تدبير المبالغ اللازمة لاستخدام الطاقات المتولدة من السد العالى فى كهربة الريف، لنقله مما هو فيه إلى المستوى الحضارى الذى ننشده جميعاً، وتلك مسألة أريد أن أسمع إيضاحاً فيها.

هذا فى الوقت الذى نجد فيه أن السياحة قد نقصت بنسبة ٤,٢ % . حقيقة أن السياحة فى الوقت الحالى تصادف صعاباً – بالنسبة للموقف الحاضر – ولكنى أعتقد فى نفس الوقت أنه برغم هذه الصعاب يمكن أن تأتى السياحة ببعض الموارد – سواء كانت سياحة داخلية أو خارجية – إذا بذلت الجهود من جانب المكاتب السياحية فى الخارج لإيضاح الموقف وحقيقته للسياح فى الخارج ، وأن القتال إنما يدور على ضفاف القناة ولا يدور فى القاهرة، أو الأقصر ، أو أسوان . فلابد من طمأنة السياح ، وبذل مزيد من الجهد لترغيبهم فى زيارة بلادنا. وكلنا نعلم مدى ما يسهم به هذا المورد فى تنمية الاقتصاد القومى فى دول أخرى، مثل : أسبانيا، وإيطاليا وفرنسا، وحتى إنجلترا فى الوقت الحاضر، ودول غيرها كثيرة .

لاحظت أيضاً أنه بالنسبة للإسكان : أن الوحدات الإسكانية التى أُقِرَّت هى ٤٠٠ وحدة لإسكان العاملين بالمصانع ومناطق الإصلاح، و ٢٠٠٠ وحدة للإسكان الريفى . وفى نظرى أن هذه الوحدات

ضامرة وقليلة وكان يمكن زيادتها، فكلنا نعلم مدى حدة الأزمة الإسكانية القائمة. وإذا كان الاستثمار فى القطاع العام محدوداً، فيمكن أن نشجع القطاع الخاص – نوعاً ما – لكى يقوم بدوره، وذلك فى إطار الخطة العامة أيضاً .

كذلك لاحظت أن ما خصص للخدمات: التعليمية، والصحية، والثقافية، والسياحية (ص ١٧ من التقرير) قد زاد بمقدار ٢ مليون جنيه، وفى نظرى أن هذه الزيادة ليست بالقدر الكافى. حقيقة لا ينبغى أن يعلو صوت على صوت المعركة، ولابد من تعزيز كل الاعتمادات الخاصة بإدارة المعركة، وتوفير احتياجاتها، ولكننا نرى مثلاً، السيد وزير التعليم العالى يعقد مؤتمراً بالأمس ويعلن فيه أن هناك جامعات إقليمية وكليات جديدة ستنشأ، وأنه تقرر توفير احتياجات الجامعات وتدعيمها. وفى نظرى أن مبلغ المليونين من الجنيهات الذى تقرر زيادته على اعتمادات الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، والسياحية يعتبر غير كاف .

ملاحظة أخيرة يا سيادة الرئيس، بخصوص ما ورد فى التقرير (صفحتى ٢٢ و ٢٥) عن تحسن ميزان المدفوعات ، فقد ذكر التقرير أن العجز فى الميزان كان ٦٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٩/٦٨، وينتظر أن يهبط إلى ٥٠ مليون نتيجة للتحسن فى موقف الصادرات، واحتمالات ارتفاع أسعار الصادرات، أو انخفاض أسعار الواردات، أو كليهما معاً .

وقد بُنِي ما ورد فى التقرير – فى هذا الصدد– على الاحتمالات المستخلصة من نتائج ٩ شهور من ميزانية ١٩٦٩/٦٨، وكنت أتصور أن ترد هنا بعض الأرقام للتدليل على ذلك ، وأنتظر أن يعطينا الدكتور لبيب شقير بعض الأرقام لكى تنيرنا فى هذا الموضوع، وشكراً .

السيد / الرئيس :

بالنسبة للتقرير، أنا اتكلمت عن هذا وقلت إيه الأسباب .. والحقيقة برضه لازم نحدد أسلوبنا، حنتبع إيه فى المستقبل؟.. مش ممكن نقعد نناقش هنا، ونرجع نناقش فى مجلس الأمة. الوضع أن اللجنة المركزية اجتماعها حيكون كل عدة أشهر، واحنا فى اجتماعاتنا الحالية.. الحقيقة يمكن الآن بنجتمع مرة كل حين أو كل شهر .. ماهواش ده الوضع الطبيعى. هذا الأسلوب هو اللى لازم يتعمل .. يعنى مش حنقدر نقعد نناقش الميزانية فى اللجنة المركزية ، بل احنا فى هذا عندنا يعنى جزء كبير من أعضاء اللجنة المركزية موجودين فى مجلس الأمة، بل إن الوضع الطبيعى حتى فى حالة عدم انعقاد اللجنة المركزية .. اللجنة الاقتصادية هى اللى بتكون منعقدة باستمرار وبتناقش هذا الموضوع .

بالنسبة الكهرباء .. عندنا الكهرباء زيادة .. يعنى زيادة جداً، ومش عارفين نعمل بها إيه. بندرس النهارده كيف نستهلك هذه الكهرباء، والسبب فى هذا برضه – بارجع باقول – اللى حصل فى الخطة اللى عملناها سنة ١٩٦٥، ثم قابلتنا ظروف اضطرتنا ان احنا نشيل حاجات من هذه الخطة، ونقلل

الاستثمارات، وكان علينا ضغط خصوصاً بالنسبة للعملة الصعبة ، وبالنسبة لميزان المدفوعات، فكان هناك مشروعات مفروض انها تتعمل ثم أُجِّلَت ، وكان هناك مشروعات مفروض انها تتعمل ثم ألغيت لأن الاستثمارات نزلت نزول كبير .

أيضاً كان هناك فى خطة سنة ١٩٦٥ مشروع كهربة القرى كلها.. كان المفروض نبتدى فيه من سنة ١٩٦٥ ، وألغى هذا المشروع أيضاً من سنة ١٩٦٥. ولكن الحقيقة وجود الكهرباء لا يمكننا من ان احنا نضئ القرى، لأن إضاءة أى قرية عايزة استثمار، وهذا الاستثمار يمكن بيعوز نسبة بتساوى حوالى ٣٥% أو ٤٠% عملة صعبة .. وده اللى بيخلينا بنقول إن احنا عاوزين حوالى ٧٠ أو ٨٠ مليون جنيه علشان إدخال الكهرباء فى القرى. لو معانا النهارده ٧٠ أو ٨٠ مليون جنيه.. ومعانا العملة الصعبة متوفرة كنا نعملها السنة دى، ولكن مافيش ٧٠ مليون جنيه نبتدى على أساسها، أظن حنعمل ٣٠٠ قرية، ثم نبتدى كل سنة عدد مماثل أو عدد أكبر .

الحقيقة برضه بالنسبة للنواحى الخاصة بميزان المدفوعات – حاسيب الإسكان والخدمات حيرد عليها الدكتور لبيب – فعلاً فيه أسعار نزلت .. بالذات سعر القمح، القمح نزل جداً، بل بالعكس النهارده الدول – رغم اتفاقية الأسعار الموجودة فى العالم على القمح – بتنافس بعض. وفيه دول بتقول لنا نشترى منها .. وبيدونا القمح مجاناً، وده فى نفس الوقت هو عبارة عن تخفيض فى الأسعار. وده الحقيقة من حظنا لأن احنا من الدول المستوردة للقمح، واللى بيساعد على هذا ان مثلاً إنتاج القمح فى الهند زاد .. وفى باكستان زاد .. وزاد أيضاً فى بعض البلاد المستوردة للقمح .

الحقيقة طبعاً احنا عاوزين نزود الاستثمار بالنسبة لكل حاجة .. بالنسبة للإسكان .. وبالنسبة للمواصلات .. ونجيب أتوبيسات، ولكن على قد الفلوس الموجودة على قَدّ ماحنصرف .

بالنسبة للخدمات بتكون الحقيقة من مصاريف السيادة.. على قَدّ الضرايب حنصرف، ونلاحظ أن ميزانية القوات المسلحة يمكن كانت ١٦٠، أو ١٧٠، أو ١٨٠مليون جنيه .. النهارده بالطوارئ داخلة على ٣٥٠ مليون جنيه .

على هذا الأساس احنا موَفَّرِين، وبرضه أرجو ذلك بالنسبة لأبواب كثيرة بنحاول ان احنا نوفر على أساس ان السنة دى بنركز فى ميزانية الطوارئ، مع زيادة ميزانية القوات المسلحة. أما بنخلص من الظرف اللى احنا فيه، وترجع ميزانية القوات المسلحة إلى ما كانت عليه .. الفلوس دى بترجع تانى وتتوزع على الخدمات المختلفة .

وأنا باتكلم بالنسبة للسياحة، مهما عملنا بَرَّه وحاولنا، طالما الدعاية بَرَّه ضدنا، يعنى مثلاً لَمَّا جه الأخ حسن عباس زكى من بَرَّه، بيقول لى : الحادثة اللى حصلت فى الأدبية كاتبين عنها فى كل الجرايد هناك، والحاجات اللى احنا بنعملها ماحدش كاتب عليها .. طيب حنعمل إيه؟.. نفس الاتجاه .. نفس الشعور مضاد مهما عملنا، إلاَّ إذا عملنا إعلانات .. بنحاول نعمل إعلانات، لكن نفس

الشعور هناك .. والنفوذ اليهودى موجود. الراجل اللى كتب معانا فى جريدة " الجارديان".. قعد مدة يكتب .. سنوات طويلة، طردوه لأنه بعد ٦٧ كتب مع العرب .

الدكتور لبيب يتفضل يتكلم على الفلوس الخاصة بالخدمات .

الدكتور / محمد لبيب شقير :

بالنسبة للإسكان، الحقيقة أن الدكتور جابر جاد أشار إلى الأرقام الخاصة بالقطاع العام، وهذه الأرقام زادت زيادة كبيرة فى مشروع الميزانية بالنسبة للعام الحالى، فقد زادت بنسبة ٢٠٠% ، وواضح أن القطاع العام سيقوم ببناء حوالى ١٥ ألف وحدة سكنية (صفحة ١٦). وفى صفحة (١٧) واضح أن القطاع الخاص سيقوم ببناء ٣٢ ألف وحدة سكنية .

إذاً هناك ٤٧ ألف وحدة سكنية مضافة فى العام القادم. وهذا بخلاف أجزاء من الإسكان الريفى تتم بواسطة القطاع الريفى نفسه، ربما لا نستطيع حصرها. إذاً من هذه الناحية، واضح أن القطاعين العام والخاص أعطيا دَفعة كبيرة جداً فى الإسكان .. أكثر مما هو متصور .

بالنسبة للخدمات، فى الحقيقة الخطة مبنية على أسس معينة بالاتفاق بين وزارة التخطيط ووزارة الخزانة للاستفادة بأقصى ما يمكن من الموجود فعلاً . هذه نقطة جوهرية ، فالوحدات الصحية الريفية غير المستكملة الآن – وعددها ١٢٠ وحدة – تحتاج إلى أطباء، لأن الأطباء الذين تخرجوا جُنِّدُوا ويعملون بالجيش ، ولن نبخل على الجيش بأى عدد يطلبه. هذه الوحدات يجب تشغيلها، وبرغم ذلك أضيفت وحدات صحية ريفية جديدة بقدر عدد الأطباء الذى سيكون متاحاً بعد أن يستكمل الجيش احتياجاته .

كذلك بالنسبة للمدارس وغيرها، فهذه أُعطيت الرقم الذى يستطيع أن يواجه التشغيل القائم بكفاءة مع بعض إضافات موجودة .

بالنسبة للجامعات الإقليمية .. والتعليم ككل فى مشروع الميزانية ، ومقارنته بالعام الحالى، فإنه – نتيجة لتوصية ولفتة من السيد الرئيس– أضيفت استثمارات إلى التعليم فى آخر وقت قدرها ٥ ملايين جنيه، ولأول مرّة تزاد لمدة ٧ سنوات بهذا الرقم. ففى هذا العام حافظنا على الرقم وقررنا زيادته. إذاً هناك زيادات فعلاً، إذا قيست بمتوسط ما كان قائماً فى السبع السنوات الماضية .

يضاف إلى هذا فكرة الجامعات الإقليمية: وفى هذا الصدد أعتقد أنه لن تنشأ مبان جديدة لهذه الجامعات، وإنما سيتم ذلك عن طريق الاستفادة من المعاهد العليا الموجودة، والمبانى القائمة التى ستحول إلى كليات .

ففى الواقع من ناحية الاستثمارات فى الخدمات أعتقد أنها تستطيع أن تواجه المطالب فى ظل الظروف الحالية، لأننا ركزنا تركيزاً كبيراً على الصناعة .

أما فيما يتعلق بالنقطة الخاصة بالكهرباء، فأقول : إن هذه الميزانية بدأت بالمشروعات التى تعتبر مستهلكاً كبيراً للكهرباء، مثل صناعة الألمونيوم، وبعض مشروعات الأسمدة، وبعض صناعات التعدين التى تعتبر مستهلكاً كبيراً جداً للكهرباء، وعلى هذا فإنها فى الحقيقة تعطى دفعة كبيرة. يضاف إلى هذا أن الإضاءة لا تستهلك سوى ١٢ % أو ١٥ % من الطاقة الكهربائية، وعلى ذلك فإننا حتى إذا أنرنا البلاد جميعها، فليس هذا هو الباب الذى يستهلك الطاقة الموجودة كلها، ثم إن الكهرباء ليس مقصوداً بها إنارة الريف فحسب، بل استكمال التوربينات والمعدات الخاصة بالسد العالى، كى يستكمل طاقته الكهربائية .

والواقع أنه من الناحية التخطيطية بالنسبة لكل الدول لا يعد خطأ البتة – بل يعتبر ميزة – أن تنشأ الطاقة الكهربائية سابقة – فى حدود ٥ سنوات – على نشوء المشروعات التى ستستخدمها، لأن الطاقة الكهربائية عنصر أساسى فيها . وربما كان ذلك هو ما غير الخطط السوفييتية جميعها، لأن الطاقة الكهربائية فيها سابقة دائماً فى الاستخدام بمتوسط ٣إلى ٥ سنوات. ولكن بالنسبة لنا لن تكون سابقة بخمس سنوات ، لأن مشروع الألمونيوم – فى الحقيقة – يستطيع أن يستخدم الكهرباء فى مدة أقل من ذلك، وهو – كما سبق القول – مستهلك كبير لها .

أما فيما يتعلق بالرقم الذى أشار إليه السيد العضو – والوارد فى الصفحة (٣١) خاصاً بميزان المدفوعات – فالحقيقة أنه ليس موازنة بين عامى ١٩٧٠/٦٩ و١٩٦٩/٦٨، بل إن الرقم يقول: إن العجز فى ميزان المدفوعات فى عام ١٩٧٠/٦٩ يقدر بمبلغ ٦٠ مليون جنيه، ولكننا نتوقع أن يكون الرقم ٥٠ مليون جنيه، أى سيكون أقل مما ورد فى الميزانية كعجز .

من أين أتينا بهذا القول؟.. الحقيقة أن متابعة الشهور التسعة الأولى من خطة هذا العام تعطى أرقاماً فى الواقع إننى شخصياً لم أصدقها للوهلة الأولى، وقلت للسيد الرئيس : إننى تشككت عندما رأيت هذه الأرقام . ذلك أنه لأول مرة منذ ٨ أو ٩ سنوات ، يظهر ميزان مدفوعاتنا الجارى فى ٩ شهور وفيه فائضاً، إذا أُخِذَ بحسابات رقابة النقد يقدر بـ٣٧ مليون جنيه، وإذا أُخِذَ بحسابات الجمارك يقدر بـ٧٠ مليون جنيه. فإذا فرضنا أن هناك موقوفات – أى بضائع دخلت ولم يحاسب عليها بعد، ولذلك لم تظهر فى جانب الاستيراد – فإذا خصم من الـ ٧٠ مليون جنيه ٢٠ مليوناً، أو ٣٠ مليوناً، أو خصم المبلغ كله، فيكون متصوراً أنه من المحتمل فى نهاية هذا العام أن نصل إلى ميزان مدفوعات متوازن، لا فائض فيه ولا عجز .

من أين أتى ذلك؟.. الواقع أن هناك ثلاثة عوامل ساهمت فى خلق هذه العملية :

العامل الأول : زيادة الصادرات من حيث الحجم الجارى، فقد زادت صادرات الصناعة بقوة هذه السنة ، وكذلك بالنسبة للزراعة .. فإن كميات الصادرات فى بعض الفروع قد زادت بنسب لم نكن

نصل إليها قبل ذلك، خاصة فى الموالح والفواكه وغيرها، إذ أننا نصل لأول مرة لتصدير كميات ضخمة منها. فمن حيث الكميات فى الصادرات فإننا نزيد بشكل كبير .

العامل الثانى : تغير للأسعار فى مصلحتنا، وربما أن ذلك قد وَلَّدَ كمية كبيرة من فائض الـ ٣٧ مليون جنيه أو الـ ٧٠ مليون جنيه التى وردت فى تقرير التخطيط، والتى هى بالفعل بيانات رقابة النقد أو الجمارك .

لقد ترتب على هذا العامل نفسه فى الخطة الخمسية الأولى عجزاً يقدر بمبلغ ٤١٧ مليون جنيه. منه عجز أو اقتراض دولى فى هذه الخطة مبلغ يتراوح بين ١٠٠ و ١٠٧ ملايين جنيه ، نشأ من التغير فى الأسعار لغير مصلحتنا ، ذلك أن أسعار الواردات حينئذ زادت، بينما قلت أسعار الصادرات. ولذلك فإن معدل التبادل جاء ضد مصلحتنا بما يوازى ١٠٠ أو ١٠٧ ملايين جنيه، ولكن الوضع ينعكس فى هذه المرة، ذلك أن معدل التبادل – أى نسبة أسعار صادراتنا وارداتنا – هو الذى أوجد لنا هذه الميزة .

وقد أشار السيد الرئيس للقمح. والهند وباكستان الآن على وشك أن تكفيا نفسيهما من القمح، وقد كانتا من كبار مستهلكى القمح العالمى، وبالتالى فقد أصبح هناك ضغط على أسعار القمح بحيث تنخفض، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج فى كندا واستراليا. فهناك تطور فى سعر القمح، إلى جانب أن متوسط أسعار أقطاننا فى هذا العام أعلى من متوسط أسعار السنة الماضية. أى أنه قد حدث تغير فى الأسعار .

العامل الثالث وهو عامل هام : إن الشروط الائتمانية التى استطاعت وزارة الاقتصاد الحصول عليها – وأقول ذلك بكل تقدير لها – قد خففت الفوائد التى نحصل على القروض بمقتضاها. وهذا عامل آخر يخفض من أسعار السلع التى نستوردها، لأن السلع التى كنا نحصل عليها عن طريق الائتمان، بعد أن كانت الفائدة التى تدفع عليها ١٢، و ١٣، و ١٤، و ١٥% أصبحت الفائدة الآن فى حدود ٦ أو ٧% وهو السعر العالمى للفائدة .

كل هذه المحصلة أعطتنا هذه النتيجة. والواقع أننا لم نشأ أن نضع أرقاماً تفصيلية عن التجارة الخارجية، ولا عن العجز فى ميزان المدفوعات ، لأن اللجنة الاقتصادية وهى تناقش هذا الموضوع – بحضور السادة مقررى اللجان الفرعية – نظرت للعملية نظرة سياسية أكثر من أن تنشر أرقاماً أو غير ذلك، ولكن ما أقوله هو : إن هذه هى حقيقة الأرقام .

السيد / كامل القاياتى :

فى تقديرى أن الحياة النضالية التى نحن بسبيلها الآن يجب أن تنعكس – فى صورة إيجابية صادقة – على تخطيطنا العام، وعلى مشروع الميزانية بوجه خاص. وقد لاحظنا فى مشروع الميزانية .. وقد سبق لى مناقشة هذا الموضوع مع الدكتور لبيب شقير، ولكنى فى الواقع لست مقتنعاً ببعض وجهات النظر فيه بالنسبة للاستثمار الزراعى لأن هناك تركيزاً أكبر على التوسع الرأسى فى قطاع الزراعة، وإن كانت هناك أيضاً نسبة كبيرة من هذا الاستثمار وُجِّهَت إلى التوسع الأفقى. وأعتقد – التقاء مع وجهة نظر السيد الرئيس – أن التوسع الأفقى بالنسبة لمستقبلنا بعيد المدى أمر ضرورى فى حياتنا، فنحن فى حالة إطراد فى عدد السكان يجب أن نحتاط لها بالنسبة للمستقبل .

ولكننى أعتقد فى هذه الآونة بالذات – ونحن فى نضال له أبعد الأثر فى حياتنا – أنه من الصالح العام .. بل أقرب إلى صالحنا فى هذا الوقت أن نركز نسبة أكبر .. أو أن يُرَكَّزْ كل ما خصص للاستثمار الزراعى على التوسع الرأسى، لأنه سبيلنا إلى كسر الحصار الاقتصادى المفروض علينا .. وسبيلنا أيضاً إلى الاكتفاء الذاتى .

ومن ناحية أخرى فإننى أعتقد أن التوسع الأفقى أمر يستلزم استيراد معدات ضخمة من الخارج، وبالتالى إنفاق عملة صعبة. وفى الوقت نفسه فإن الاهتمام بالتوسع الرأسى أمر من الممكن أن يشد غالبية كبرى من فلاحينا، إذ أنه أقرب ثمرةً ووقتاً ، فهو سبيل أقرب إلى شد الفلاح من ناحية زيادة دخله، وإلى كسر الحصار الاقتصادى المفروض علينا .. بالاكتفاء الذاتى. وقد كنت أود ألاَّ يُنَاقش مثل هذا الأمر فى قطاع الزراعة فحسب، بل وفى قطاع الصناعة أيضاً، إذ أن التوسع الرأسى فى هذه الآونة أمر هام جداً فى حياتنا النضالية التى نحن بسبيلها .

السيد / الرئيس :

طيب نجيب مين يقنعك؟ مين مستعد يقنعه ؟.. الأخ لبيب اتكلِّم ولا أقنعوش .

وأنا لى ملاحظة من ناحية الناس اللى بيزيدوا .. وعايزين نشغلهم فى الصناعة .. والجزء اللى انت بتتكلم فيه فى الصناعة . انت عايز نتوسع رأسى فى الصناعة.. يعنى مش عايز تزود المصانع . والحقيقة أنا وجهة نظرى ان احنا كل حاجة نقدر نعملها فى هذه الناحية لازم نعملها ، وإلاَّ حندخل فى مشكلة ناس عاطلين ، ويبقى عندنا مشكلة المشاكل . وأنا رأيى ان عملية تنظيم الأسرة وتحديد النسل مش حيجيب ثمار يعنى سريعة .

بالنسبة للأرض، برضه حاقول رأيي .. وادَوَّرْ على واحد يقنعك غيرى. أنا رأيي بنمشى فى الرأسى والأفقى، ده موضوع بنناقشه من سنين طويلة . الحقيقة فيه ناس تقول : رأسى وبس ، وبلاش الأفقى .

الحقيقة إذا كان عندنا مَيَّه .. يبقى لازم نمشى فى الرأسى، وفى نفس الوقت نمشى فى الأفقى . ونحاول نوفر بقدر الإمكان ونمشى فى هذا المجال .. ونوسع الرقعة الزراعية. احنا زودنا نص مليون فدان .. ولاّ إيه يا أخ سيد ؟

السيد / وزير الزراعة :

٧٥٠ ألف فدان .

السيد / الرئيس :

٧٥٠ ألف فدان .. يمكن تقول إنهم لسه ماجابوش الحدية الكاملة .. لكن اللى ماجابش لسه فاضل له سنة أو سنتين .. واللى فاضل له ثلاثة. لكن بعد سنة، وسنتين، وثلاثة حيبقى فيه أرض بتديك إنتاجية وبتكسب، وعملناها من ٥ سنين أو ٦ سنين وصَلَّحْنا ٧٠٠ ألف فدان، وزودنا ٧٠٠ ألف فدان على الرقعة الزراعية ، اللى هى ماكانتش ٦ مليون فدان، بس احنا بنقول : ٦ مليون وهى أقل من ٦ مليون فدان .

فالحقيقة من كترة المناقشة فى هذا الموضوع بنقول لازم نركز هنا .. ولازم نركز هنا .. نعمل مصارف مغطاه .. نعمل تحليل .. نعمل كذا وكذا .. وفى نفس الوقت بنتوسع .

لأ .. مش حيقنعه حد .. حد عايز يسأل حاجة تانية؟.. فيه حد عنده مواضيع عاجلة مهمة بيحب يُثيرها؟

السيد / فاروق السيد متولى :

الحقيقة أن الشهر الماضى تميز بنزول السادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وبعض أعضاء اللجنة المركزية إلى المحافظات ، وكانت هناك – فى الواقع – عدة تجارب منها النزول إلى الوحدات الأساسية والالتقاء بها، والتعرف على إيجابيات وسلبيات العمل الموجود على هذا المستوى. وبالتالى فإننا نقترح أن تجمع هذه التجربة وتوضع أمام اللجنة المركزية فى الاجتماع القادم – إن شاء الله – لتستفيد بمنهج جديد للعمل تُحرك به التنظيم. وكما قال سيادة الرئيس الآن : إن الاتحاد الاشتراكى يستطيع أن يؤدى دوراً فى

الخطة .. وفى نمو المجتمع وتطوره .. وفى الرقابة الشعبية .. وفى جميع الضوابط التى يمكن أن تؤدى إلى نتائج سليمة للمجتمع .

السيد / الرئيس :

ممكن بالنسبة للجنة السياسية أن تقوم بهذا العمل . الحقيقة برضه اللى أنا متصوره علشان الاتحاد الاشتراكى يقوم بدوره .. فيه الحكومة بأجهزتها المختلفة .. عايزين قصادها الاتحاد الاشتراكى بأجهزته المختلفة. مانتدخلش فى الأجهزة التنفيذية .. ومانديش أوامر .. ونقول : اعمل كذا . لو نلاقى حاجة مش ماشية صح .. بنقول : إن الشىء الفلانى مش ماشى صح .. والصح كذا ، ونروح اللجان نناقش .. ثم نيجى هنا نناقش . وفى الحال بنقدر – الحقيقة – نصلح، لأن الحقيقة فى مجلس الوزراء مش حنعرف إيه كل التفاصيل اللى نمشيها . انتم عندكم فرص فى القرى، وفى المواقع، وفى الوحدات الأساسية، انكم تقدروا تعرفوا .. وبهذا تقدروا تغيروا أى أسلوب غلط موجود فى أى ناحية من النواحى .

أى موضوع آخر؟ (لم يُبْدِ أحد رغبته فى الكلام) .

السيد / الرئيس :

شكراً ... السلام عليكم .

(**رفعت الجلسة الساعة التاسعة والنصف مساءً**) .

* * *

الاتحاد الاشتراكى العربى

اللجنة المركزية

الجلسة ١٨

القرارات والتوصيات

التى صدرت فى اجتماع اللجنة المركزية

المنعقد يوم الأربعاء ١٩٦٩/٦/٢٥

١ – إعتبار لجنة الأمن الوطنى جزءاً من لجنة الأمن القومى .

٢ – تعيين كل من :

السيد / حسين الشافعى أميناً للجنة الصناعة

الدكتور / محمود فوزى أميناً للجنة الدستور

الدكتور / كمال رمزى استينو أميناً للجنة الزراعة

على أن يفتح باب الانضمام لعضوية هذه اللجان للسادة أعضاء اللجنة المركزية .

٣ – دعوة المؤتمر القومى العام للانعقاد يوم ٢٣ يوليو القادم، وتشكل لجنة تحضيرية من السادة مقررى اللجان الفرعية للجان اللجنة المركزية، برئاسة الدكتور محمد لبيب شقير، تختص بما يلى :

أ) إعداد جدول أعمال المؤتمر .

ب) إعداد التقرير الذى سوف تتقدم به اللجنة المركزية إلى المؤتمر .

ويناقش كل من هذين التقريرين فى اجتماع تعقده اللجنة المركزية قبل موعد انعقاد المؤتمر .

٤ – يتولى أعضاء اللجنة المركزية شرح وتوضيح صورة الميزانية لمختلف مستويات الاتحاد الاشتراكى، مع النزول إلى جماهير الشعب فى الأقاليم لتوضيح كل ما يتصل بشئون الميزانية .

* * *